



في هذا العدد

لبنان والإختبارات المستمرة

الى الاختبارات العديدة التي يقف لبنان مربكا في صدها جراء اتصال بعضها بالتكوين البنيوي، فانه راهنا امام محطات اساسية ابرزها:

- دخول العهد في الثلث الاخير من الولاية وما يحمله من ملفات رئيسية، والامال المتوقعة في احداث التغيير على صعيد ادارة الحكم في كل ما يتصل باستقرار الدولة وتطورها ونهضتها. وفي طليعتها الائماء المتوازن، ملف الاصلاحات المالية والتدقيق المحاسبي ومكافحة الفساد واصلاح قطاع الكهرباء، اضافة الى تحصين لبنان ليكون على قدر التحديات القادمة من خارج الحدود، ذات الابعاد الاستراتيجية لجهة الموقف من القضايا المصرية.

- الزيارة الرسمية التي قام بها المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الى واشنطن، والتكريم الذي حظي به من جمعية جيمس فولي الانسانية، والمحادثات المثمرة والبناءة التي اجراها مع المسؤولين الامنيين والتي ستظهر نتائجها الايجابية تباعا.

- الترسيم البحري مع العدو الاسرائيلي الذي سيبقى هدفه الاساسي والحصري صون واسترجاع حقوق لبنان. ذلك ان التفاوض التحضيري والاتصالات الدولية، خصوصا من الولايات المتحدة الاميركية والامم المتحدة كضامتين للمفاوضات غير المباشرة، بدأت منذ سنوات وكانت استبقت كل المستجدات الاخيرة في المنطقة. ما ينبغي تأكيده ان موقف لبنان الرسمي والشعبي، وفي سعيه لحفظ حقوق البلد وثرواته، لم يتبدل في رؤيته الى اسرائيل وما انزلته بلبنان واللبنانيين، وجعلت من لبنان حقل رماية منذ اواخر اربعينات القرن الماضي وعلى مرأى من العالم كله.

- الوضع الاقتصادي المتهاوي، وما ستؤول اليه الامور مع الحكومة الجديدة التي يضع اللبنانيون امالا كبيرة عليها لاجراهم من هذا المستنقع، ومن كل ما يتعلق بالانهيارات التي تتعاقب فصولا، وتضرب لقمة اللبنانيين وعيشتهم. فما عاد حل الازمة الاقتصادية والنقدية حلا تقنيا محضا بقدر ما هو سياسي ايضا. والمزاوجة بين السياسي والاقتصادي لا تعني ايدا ان احدهما هو الشرط الضامن للآخر. فالمقصود بالعامل السياسي هو وقف المناكفات السياسية، والانصراف الى الاصلاح اولا واجتراح الحلول المناسبة ثانيا، ومن ثم اعادة ترميم الوضع. الاكيد ان "التطور الاقتصادي والاستقرار السياسي هما في الواقع هدفان مستقلان، والتقدم نحو احدهما ليس له بالضرورة علاقة بالتقدم نحو الآخر"، على ما خلص صموئيل هانتنغتون في قراءة النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. فقد تتعزز برامج التطوير الاقتصادي في بعض مراحل الاستقرار السياسي، وقد يضعف الاستقرار في مراحل اخرى. والامثلة كثيرة ومتعددة النماذج عبر العالم كما هو الحال في قضايا الخصخصة والتنمية والتطور الاجتماعي.

- مرور عام على اندلاع "ثورة 17 تشرين"، وانعكاساتها على الواقع الداخلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مترافقة مع انتشار جائحة كورونا، وما خلفه انفجار 4 آب.

ان لحظة "17 تشرين" السياسية والاجتماعية والمطلبية، وتأرجحها بين توصيفات "الثورة" و"الانتفاضة" و"الحراك"، كانت محل قراءة وعناية دقيقتين، تستهدف استخلاص العبر وعلى كل المستويات بعدما ثبت ان النظام القائم وحتى اللحظة، غير قابل للتغيير بقدر ما اظهر المعنيون قبولاً عالياً لتعديل السلوك في اتجاه معايير اكثر شفافية. كانت هذه القراءات والتعليقات متعددة المصادر والمبادين، وقامت على مقابلات اثبتت وجود وجهات نظر متباينة واحيانا متناقضة بازاء ما حصل، فضلا عن تحقيقات اجتماعية ونفسية حاولت قدر ما استطاعت ان تلامس هموم الناس وواجعهم ومضاعفاتها على الصعد كلها.

الاحداث هذه تشكل موضوعات هذا العدد. الى كونها مهمات رئيسية واساسية ملقاة على عاتق السلطة، فقد تمت مقاربتها من زوايا متعددة هدفت الى القاء الضوء على الوقائع بما يساعد القارئ على احاطة اكبر، خصوصا وان هذه المواضيع شائكة جدا ويتداخل فيها التقني بالسياسي في احيان كثيرة.

"الامن العام"